سلسلة

الشرق الأوسط

# أوراق كارنيغي

## الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين

مارينا أوتاوي

عمرو حمزاوي

الديمقراطية وسيادة القانون

أبريل 2007

CARNEGIE ENDOWMENT
*for International Peace*

© 2007 مؤسّسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

يُمنَع نسخ أيّ جزء من هذه الورقة أو نقله في أيّ شكل من الأشكال أو وسيلة من الوسائل بدون إذن خطّي من مؤسّسة كارنيغي. الرجاء توجيه الطلبات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace

Publications Department

1779 Massachusetts Avenue, NW

Washington, DC 20036

هاتف: 202-483-7600

فاكس: 202-483-1840

www. CarnegieEndowment. org

يمكن تحميل هذا البحث مجاناً على العنوان الآتي www. CarnegieEndowmwent. org/pubs. يتوافر أيضاً عدد محدود من النسخ المطبوعة. للحصول على نسخة، أرسِل طلباً عبر البريد الإلكتروني على العنوان الآتي: pubs@CarnegieEndowment. org.

**أوراق كارنيغي**

"أوراق كارنيغي" عبارة عن أبحاث جديدة من إعداد الباحثين في المؤسّسة ومعاونيهم من مؤسّسات أخرى. تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنيّة ومقتطفات أساسية من أبحاث أكبر يجري العمل عليها. نُرحِّب بتعليقات القرّاء. يمكنكم أن تبعثوا برسائلكم إلى "مشروع الديمقراطية وسيادة القانون" على العنوان البريدي المدوَّن أعلاه أو عبر البريد الإلكتروني: pubs@CarnegieEndowment. org.

**المؤلفون**

**مارينا أوتاواي** هي مديرة برنامج الشرق الأوسط وزميلة أولى في مشروع الديمقراطية وسيادة القانون التابع لمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. شاركت مع توماس كاروثرز في تحرير الكتاب الذي يحمل عنوان: رحلة في المجهول: الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط (كارنيغي 2005).

**عمرو حمزاوي** من الباحثين المصريين المرموقين في مجال العلوم السياسية، سبق له وأن حاضر في جامعة القاهرة وجامعة برلين الحرة. ويتمتع بمعرفة عميقة بالسياسة في الشرق الأوسط. وتشمل مجالات أبحاث حمزاوي الحالية الديناميات المتغيرة للمشاركة السياسية في العالم العربي بما في ذلك دور قوى الإسلام السياسي خاصة في مصر وبلدان الخليج.

## المحتويات

**الأحزاب العلمانية في أربع دولٍ عربية. . . . . 7**

المغرب. . . . . 7
مصر. . . . . 10
اليمن. . . . . 15
الكويت. . . . . 18

**المستقبل الغامض للأحزاب العلمانية في العالم العربي. . . . . 21**

رؤية حول المجتمع. . . . . 21
الرسالة. . . . . 23
مسألة التنظيم. . . . . 24

الأحزاب العلمانية في العالم العربي، التي تُشكِّل طيفاً واسعاً من التنظيمات السياسية المتفاوتة في توجهاتها السياسية بين المواقع الليبرالية والبرامج الاشتراكية المبهمة، تواجه اليوم أزمة حقيقية. ونتيجة لمحاصرة هذه الأحزاب بين الأنظمة السياسية التي لا تسمح لها بممارسة النشاط السياسي الحر والمشروع إلا في حيز ضيق جدا، من جهة؛ وبين الحركات الإسلامية الشعبية التي يتصاعد شأنها بجلاء في مختلف أرجاء العالم العربي، من جهة ثانية باتت هذه الأحزاب تكافح اليوم ليكون لها دورٌ وتأثير، بل إنها تناضل في بعض الحالات من أجل الاستمرار والبقاء.

نتائج العمليات الانتخابية التي جرت مؤخراً في مختلف أرجاء المنطقة العربية، كشفت عن الضعف الذي تعانيه الأحزاب العلمانية، وخلقت لدى قادتها والمنتسبين إليها، تبعا لذلك، شعوراً جديداً بالحاجة الملحة للعمل. وتوقف هؤلاء عن خداع الذات وخداع الآخر فيما يتعلق بعمق هذه الأزمة التي يواجهونها، على الرغم من غياب حل جاهز للأزمةً. فهم يعرفون حق المعرفة أن لديهم جمهور ناخب راكد، أو حتى ناضب، في الوقت الذي يملك فيه الإسلاميون جمهوراً ناخباً متنامياً وفائق التنظيم. كما أن معظمهم يعترف صراحة، حاليا، بأنه لا يمتلك خطة، ولا يدعي معرفة كيفية استعادة المواقع التي خسرها في بلدان مثل المغرب ومصر، كما أنه لا يجد سبيلاً للاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة في بلدان مثل اليمن والكويت. وكثيراً ما تكسو حجج وأعذار الأحزاب العلمانية في العالم العربي، خطاب تبريري يلقي باللوم على الأخر. فهي تشعر أنها تقع ضحية للنظم السلطوية التي لا تتورع عن إحباط نشاطاتها. كما أنها تشعر بالغبن في منافستها للحركات الإسلامية التي تستخدم المساجد من أجل حشد الأنصار، كما تستخدم المؤسسات الخيرية من أجل إنماء قواعدها الانتخابية. فهي تشعر، بعبارة أخرى، أنها عالقة في الوسط، وتحارب على جبهتين.

وبالفعل، فإن الظروف في معظم الدول العربية أضحت شديدة الصعوبة لمعظم الأحزاب العلمانية، مثلما هي صعبة لسواها من التنظيمات السياسية الساعية إلى العمل باستقلال عن النظم الحاكمة أو إلى تحديها. لكن، وفي نهاية الأمر، فإن جزءا من أزمة الأحزاب العلمانية، هو من صنع أيديها. فمع استثناءات قليلة، نجد أن هذه الأحزاب لم تركز عملها على بناء أطر تنظيمية ناجحة، وهو الأمر المطلوب للمشاركة الناجحة في الأنظمة السياسية المستندة إلى القاعدة الانتخابية، رغم أن هذه الأنظمة هي نفسها غير ديمقراطية في واقع الحال. إن ضعف الأحزاب العلمانية جعل قواعدها الانتخابية المحتملة، مثل عمال القطاع الصناعي في مصر والمثقفين الحضريين في المغرب تتحول عنها نحو الحركات الإسلامية أو تتجه نحو الحماية التي توفرها لها النظم الحاكمة. إلاّ أن هذا الأمر، لا يعد نتيجة حتمية لا مفرَّ منها للممارسة السياسة في دول ذات نظم سلطوية أو شبه سلطوية. فقد عملت الحركات الإسلامية على نحو دءوب لسنوات طويلة، من أجل تطوير آلياتها التنظيمية والسياسية، رغم قمع الأنظمة المنتظم والمستمر لها، ورغم إقصائها أحياناً عن المشاركة في الحياة السياسية. أما الأحزاب العلمانية فهي أكثر ميلاً إلى النظر إلى ناخبيها نظرة الوجود المسلَّم به، فإذا بها تنشغل عنهم بالجدل الفكري النظري.

ومن المشاكل الشائعة لدى الأحزاب العلمانية، أن الكثير منها يجد صعوبة حتى في تحديد هويته الخاصة بوضوح. حيث أن مصطلح "الأحزاب العلمانية" –بكسر العين ــ التي اخترناها في عنوان هذا المقال، بعد نقاش طويل، لا يلقى قبولاً عند معظم هذه الأحزاب وذلك خشية من انطوائه على رفض ضمني للثقافة الإسلامية التي تقبل بها الأحزاب العلمانية. والواقع أن هذه الأحزاب في معظم الأحوال لا تستند إلى أيدلوجيات علمانية تفصل تماما بين الدين والحياة العامة على نحو يمكن مقارنته بعلمانية مصطفى كمال أتاتورك أو بالنموذج العلماني الفرنسي. فكل ما في الأمر، أن هذه الأحزاب لا تنطلق في برامجها من أفكار دينية أو تستلهم العقيدة الإسلامية كمرجعية لها.

ومع أن توصيف هذه الأحزاب لما ليست عليه هو أمر سهل بالنسبة لها، فهي ليست مناهضة للإسلام، ولا رافضة للقيم الحضارية السائدة في مجتمعاتها، إلا أنها تجد صعوبة بالغة في تحديد هويتها. أما مصطلح "الديمقراطية" الذي يفضله أكثرها، فهو لا يقدم الكثير حيث أن معظم الحركات السياسية في المنطقة، ابتداءاً من الإسلاميين وانتهاءاً بالنظم السلطوية وشبه السلطوية الحاكمة تزعم اعتناقها للديمقراطية. ولا يوجد في الحقيقة معيار يثبت أن الأحزاب العلمانية أكثر التزاماً بالديمقراطية من سواها من القوى الموجودة. أما تعبير "الليبرالية"، وهو تعبير آخر يفضل الكثيرون إطلاقه على أنفسهم، فهو تعبير خادع بالدرجة ذاتها: فهل يعني ذلك الليبرالية بالمفهوم الأوروبي أم الأميركي؟ أم أنه يعني إحياء التقاليد الليبرالية في السياسة العربية التي ازدهرت في مصر والمشرق العربي من عشرينيات إلى أربعينيات القرن الماضي؟ وكيف يمكن أن تنطبق هذه العبارة على الأحزاب التي ما زالت مسمياتها تحمل كلمة "اشتراكية" أو الأحزاب التي كانت إلى أمد قريب تنسب نفسها إلى أفكار القومية العربية؟ إن غياب الهوية الواضحة عن مجمل الأحزاب العلمانية قد أضعف إلى حدٍ كبير من قدرتها على تطوير برامج متماسكة وعلى صياغة خطاب سياسي متميز عن خطاب الإسلاميين والنظم الحاكمة.

وللإنصاف، ينبغي القول أن الأحزاب العلمانية تتحرك في سياق مجتمعي طارد. فعدد كبير من المجتمعات العربية، التي كانت دائماً مجتمعات محافظة في سلوكها الديني والاجتماعي، قد ازدادت غلواً في التمسك بهذا السلوك خلال العقود الماضية، وهذا ما قلّص الحيّز المتاح للتعبير عن الأفكار العلمانية في الخطاب السياسي. وإلى حدٍّ ما، كان الغموض في مواقف بعض الأحزاب العلمانية نوعاً من التكيف مع المحيط الاجتماعي الرافض لتقبُّل برامج ليست نابعة من القيم والرؤى الدينية. ومثلما بينت نتائج انتخابات السنوات الماضية على امتداد العالم العربي، فإن مساومة الأحزاب العلمانية على هويتها قد جاء بنتيجة عكسية. إذ أنه أبعد القواعد الانتخابية التقليدية عن هذه الأحزاب، دون أن ينجح في استقطاب ناخبين جدد لم يجدوا سبباً يدعوهم إلى تأييد أحزاب لا تفترق في مواقفها جوهرياً عن غيرها من الأحزاب الحاكمة أو الحركات الإسلامية؛ وتعجز في نفس الوقت عن تقديم ما تقدمه الأحزاب الحاكمة من عوائد مادية ومعنوية أو ما تقدمه الحركات الإسلامية من خدمات اجتماعية. أضحى دور الأحزاب العلمانية في الحياة السياسية العربية الراهنة دوراً ثانوياً يؤديه ممثلون من الدرجة الثانية على مسرح سياسي يعجزون به عن المنافسة الناجحة لكسب تأييد الناخبين. فالغموض والمساومة على الهوية لا يشكلان إستراتيجيات قابلة للحياة.

إن أزمة الأحزاب العلمانية هي عقبة رئيسة في طريق التحول الديمقراطي في العالم العربي. ففي الوقت الذي يتسع فيه النقاش السياسي ويزداد حيوية في معظم دول العالم، وفي الوقت الذي يتعرض فيه المواطن العربي اليوم لتدفق هائل للمعلومات والآراء عبر وسائل الإعلام، فإن عدد المنظمات السياسية الصالحة للمنافسة ضعيف. وعلى الرغم من أن مزيد من الدول يجري اليوم انتخابات بها مساحة ما من التنافسية والشفافية، إلا أن القليل من الأحزاب العلمانية يستطيع المنافسة في هذه الانتخابات.

وفوق كل ذلك، فإن ضعف الأحزاب العلمانية يقود إلى خلط غريب في الخطوط الفاصلة بين الحكومات والمعارضة، خاصة في ظل تطلّع الكثير من الأحزاب العلمانية إلى الحكومات لتقدم لها الحماية ضد المدّ الإسلامي، في ذات الوقت الذي تحاول فيه هذه الأحزاب الحد من هيمنة هذه الحكومات. إن الأحزاب العلمانية في مصر، على سبيل المثال، تعاني الأمرين على يد الحكومة. فنشاطاتها معطلة، واجتماعاتها مقيدة، وقادتها يعتقلون أحياناً. لكن هذه الأحزاب تعرف على الأقل، ما تأمله وما يعترضها من عوائق ومحظورات، وحتى وإن كان ذلك لا يروق لها، فإنها في أغلب الأحيان تتعلم كيف تتعايش مع الوضع. إلاّ أنها لا تعرف ما الذي يجب توقعه من الأحزاب الإسلامية. إن احتمال انتصار الإسلاميين في الانتخابات يمثل تهديداً حقيقياً للأحزاب العلمانية في هذه الدول، لأن مثل هذا الانتصار قد يؤدي ليس فقط إلى فرض قيود سياسية جديدة، بل قد يؤدي أيضاً إلى خطر فرض قيود ثقافية واجتماعية جديدة على البلاد. وهكذا، عندما تقع الأحزاب العلمانية بين خصم تعرفه وآخر تجهله، فإنها تُقرّب نفسها أكثر من الأنظمة الحاكمة. ونتيجة لذلك، فإن المحاولات التي تتخطى الأيدلوجيات القائمة، لتضم الأحزاب العلمانية والإسلامية، بهدف خلق تحد للنظام الحاكم، نادراً ما تنجح. مثل هذه المحاولات تبادر إليها الحركات الإسلامية عادة قبيل الانتخابات، لكنها غالبا ما تلقى تفاعلا حذراً من الأحزاب العلمانية، التي لا تثق بالإسلاميين، وتفضل في نهاية الأمر أن تحافظ على علاقاتها القائمة مع النظام. أما الاستثناء الوحيد، فهو وضع جبهة المعارضة اليمنية التي تضم الحزب الاشتراكي و حزب الإصلاح الإسلامي.

ينظر إلى الأحزاب العلمانية في الغرب، على الرغم من ضعفها، بوصفها منظمات قد تتمكن من دفع عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي. فالحكومات الغربية تعي جيداً أن الأنظمة العربية الحاكمة لا اهتمام لديها في تحقيق أي إصلاح ديمقراطي فعلي. كما أنها لا تثق في الوقت ذاته بالحركات الإسلامية، وتخشى أن تقود مشاركتها في الانتخابات إلى قيام أنظمة سياسية سلطوية مستندة إلى قاعدة دينية بدلاً من الديمقراطية. وبالرغم من أن الأحزاب العلمانية غالبا تعاني من قيادات هرمة، وأطر مشلولة، ونقص في العلاقات الديمقراطية داخل الحزب، إلا أن هذه الأحزاب تصبح، لانعدام البديل، حركات يعتمد عليها الغرب لنشر الديمقراطية في العالم العربي. ومثل هذه الأحزاب تكون عادة بقيادة أفراد تلقوا تعليمهم في الغرب، أو أنهم، على الأقل، تعرضوا للثقافة الغربية. فهم يجيدون الخطاب الديمقراطي أفضل من غيرهم، وهم أكثر مصداقية من السياسيين الإسلاميين، حتى وإن كان عددا كبيرا منهم بدأ حياته السياسية بوصفه اشتراكيا عربيا، أو قوميا عربيا.

ونحن نعتقد، أيضاً، أن تعزيز الأحزاب العلمانية ضروري من أجل تحقيق التحول الديمقراطي في العالم العربي. لكن استنتاجنا هذا، لا يستند إلى التخوف من الإسلاميين، ولا إلى اليأس من الأنظمة الحاكمة، ولا بسبب الإعجاب بتمسُّك السياسيين العلمانيين بالديمقراطية. يعود السبب الفعلي لحقيقة: أنه في ظل غياب أحزاب علمانية صالحة

للمنافسة، فإن ميدان المنافسة سيكون مقتصرا على الأحزاب الحاكمة من جهة، والحركات الإسلامية من جهة أخرى. إن وجود وسط سياسي يُشكِّل أمراً حاسماً لتحقيق نمو ديمقراطي، لكنه حاليا إما مفقود وإما محصور ضمن نطاق محدود، في معظم الدول العربية. قد تستطيع الأحزاب العلمانية في العالم العربي المساعدة على تغيير هذا الوضع. لكن عليها، لتتمكن من لعب هذا الدور، أن تبدأ بتغيير نفسها أولا.

## الأحزاب العلمانية في أربع دولٍ عربية

إن تحليل أوضاع الأحزاب العلمانية التالي، يستند إلى بحثٍ معمق في دولٍ أربع، ويعتمد على مناقشاتٍ مع ممثلي عدة أحزاب علمانية عبر المنطقة. نبدأ تحليلنا بعرض الوقائع التي تشكل الخلفية التي تقوم عليها هذه الأحزاب في كلٍّ من المغرب، ومصر، واليمن، والكويت. ثم نحلل بشكل أوسع ملامح المستقبل، غير المؤكد، لهذه الأحزاب العلمانية في العالم العربي.

### المغرب

يتمتع المغرب، أكثر من أي دولة أخرى في العالم العربي، بتاريخ طويل مستمر لوجود الأحزاب السياسية، بما فيها الأحزاب العلمانية، وكذلك تلك الأحزاب التي اعتبرت أحزاباً إسلامية قبل ظهور وانتشار مصطلح "الأحزاب الإسلامية" الجديد. ومع أن المغرب ظل منذ استقلاله في العام 1956، وحتى منتصف التسعينيات دولة سلطوية قمعية، إلا أن الملك لم يقع قط تحت إغراء حظر الأحزاب السياسية أو إعلان نظام حكم الحزب الواحد. ونتيجة لذلك التقليد العريق، فإن بعض الأحزاب السياسية العلمانية المغربية مستمرة في إظهار درجة من البناء والتنظيم، غير مألوفة في العالم العربي. وهذا لا يعني بالضرورة أنها أحزاب قوية ومزدهرة في الوقت الحاضر، أو أنها لا تشعر بتهديد المنافسة القاسية التي تواجهها من الأحزاب والحركات الإسلامية. ولكن، ومقارنة ببلدان أخرى في المنطقة، فإن الأحزاب السياسية العلمانية في المغرب تبرز كهيئات قائمة بالفعل.

يضاف إلى ذلك، وجود أكثر من 24 حزبا سياسياً في المغرب في الوقت الحاضر. لكن معظمها ليست إلا جماعات تلتفُّ حول قائد ذي طموح سياسي. والأحزاب السياسية التي يمكن أن ينطبق عليها ــ مع بعض التحفظات ــ اسم "العلمانية" في المغرب، هي أقل من ذلك العدد بكثير. هناك حزبان وُلدا في مرحلة النضال لإنهاء الحماية الفرنسية، وهما بالتحديد: حزب الاستقلال، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية (USFP)، (الذي سمي أساساً "الاتحاد الوطني للقوة الشعبية")، وهما الحزبان الملقبان بالحزبين الملكيين. كما أن هناك أحزاب البربر التي تتداخل إلى حدٍّ ما، مع الأحزاب الملكية الأخرى. إن إطلاق صفة " العلماني" على حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لا يثير أي مشكلة بسبب اسمه بالذات. أما في حالة حزب الاستقلال فأن مسألة الاسم أكثر تعقيداً، ذلك أنه خلال فترة النضال من أجل الاستقلال كان حزب الاستقلال هو حزب العناصر المحافظة

المتدينة في المجتمع المغربي، وقد نشأ على يد عالم دين، وضمن ثقافة شمولية. إلاّ أن ذلك جاء قبل عدة عقود من قيام الحركات الإسلامية الحالية. وفي الطيف السياسي المعاصر، يقف حزب الاستقلال إلى جانب حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية بثبات، وليس إلى جانب "حزب العدالة والتنمية". والواقع، إن الحزبين يمثلان معاً نواة الأحزاب التي تسمى "بالكتلة التابعة لمجموعة الأحزاب التي كانت يوماً ما تشكل المعارضة. لكنهما الآن منحازان إلى الملكية، ومعارضان لحزب العدالة والتنمية. وعدا عن حزبي الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، فإن هناك ما يسمى بالأحزاب الملكية، والأحزاب البربرية التي تتداخل إلى حد ما مع الأحزاب الملكية. وهذه الأحزاب الملكية بعيدة عن النضال من أجل العلمانية. فهي تروق للفئات المحافظة والتقليدية من سكان الأرياف المتدينة، لكنها لا تنتظم تحت راية الإسلام السياسي. بل هي منظمات تقوم على أساس نفعي ومستفيدة من الامتيازات التي تحصل عليها، وهي أيضا معارضة للأحزاب الإسلامية. ولهذا، فإننا نصنفها أحزابا علمانية لأغراض هذا البحث.

إن أهم أحزاب المغرب العلمانية، هما الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية. وهما يشبهان حزب العدالة والتنمية، من حيث أنهما حزبان سياسيان تقليديان لكل منهما مركز قيادة في العاصمة، وشبكة هامة من المكاتب الفرعية. وبالفعل، فإن حزب الاستقلال يفاخر بأن له أكثر من ألف فرع في البلاد. وهو رقم يقر الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية بأنه لا يمكنه إدراكه. ورغم ذلك فإن الكثير من المكاتب الفرعية ليس له أداء فعال، وهي حقيقة يُسلّم بها مسئولو الحزبين. ومهما يكن من أمرٍ، فإن لهذين الحزبين أطرٌ بنيوية حقيقية قائمة بالفعل.

غير أن هذين الحزبين لا يشعران أنهما قادران على منافسة الأحزاب الإسلامية. أما ردَّ فعلهما فهو الاقتراب أكثر من الملكية، وهو موقف يهدد بإضعافهما أكثر خاصة أمام المستاءين من الوضع الراهن. فالحزبان يعتبران نفسيهما مع "الحكومة" لا مع "المعارضة"، وهما ينظران إلى حزب العدالة والتنمية باعتباره حزباً معارضاً.

أما كيفية تحوَّل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، وحزب الاستقلال، من كونهما نواة أحزاب المعارضة إلى حزبين أقرب إلى الحكومة، فهي حكاية تكشف الكثير عن المقدرة السياسية للسلطة الملكية في المغرب، وعن المعضلة التي تواجهها الأحزاب العلمانية هذه الأيام. لقد بدأ هذا التحوُّل مع قرار الملك الحسن الثاني بالدعوة إلى جعل الانتخابات العامة في عام 1997، انتخابات تنافسية. بهذا أعطى الملك حيزاً سياسياً أوسع للأحزاب القديمة لكي تُنظم صفوفها، لكنه سمح في الوقت نفسه، وللمرة الأولى، للحركة الإسلامية بأن تدخل المعترك السياسي بصورة شرعية. ففي بداية الأمر سيطر الإسلاميون على أحد الأحزاب السياسية القائمة، وهو حزب "الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية" (MPDC)، لكنهم سرعان ما أسسوا حركة جديدة هي حزب العدالة و التنمية (PJD). وقد نال حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية (USFP) غالبية أصوات الناخبين في انتخابات عام 1997، فعين الملك عبد الرحمن اليوسفي رئيس هذا الحزب رئيساً للوزراء. كما شارك حزب الاستقلال أيضا في هذه الحكومة.

لقد شكَّل هذا الانتقال المعروف بالتناوب نقطة تحوُّل تاريخية. حيث لم تجد أحزاب المعارضة نفسها خارج الحكم فحسب، بل جوبهت كعدو، وقادة هذه الأحزاب وأعضاؤها باتوا عرضة للاعتقال. في نظام التناوب دخل الحزبان المذكوران من صقيع الخارج إلى دفء الحكم. نظر الحزبان إلى هذا التغيير على أساس أنه دائم، فلم يتوقعا

العودة من جديد إلى هوامش الشرعية، أو إلى عودة ملاحقتهما باعتبارهما خطراً يهدد السلطة، والأسوأ من ذلك أنهم لم يعودوا قادرين على تصوُّر عودة حزبيهما إلى المعارضة من جديد وذلك في أفضل الأحوال. مثل هذا الوضع قد يبدو غريباً في الديمقراطيات المعترف بها، حيث يعتبر الوجود داخل السلطة أو خارجها، أمراً مؤقتاً لا يُتوقع له الدوام إلا عبر العديد من الدورات الانتخابية. لكن بالنسبة لبلد شهد تناوبا واحداً فقط، خلال نصف قرن من بعد الاستقلال، فإن فكرة بقاء حزب في الحكومة بشكل دائم، لا تثير استغرابا.

إن إصرار حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية (USFP) وحزب الاستقلال على استمرارهما في السلطة، يعكس أيضاً خوف الحزبين من النمو المتعاظم لنفوذ حزب العدالة والتنمية، وحتى من نمو الحزب الإسلامي الآخر، الأكثر شعبية، وهو حزب العدل والإحسان. وحزبا الموالاة المشار إليهما سالفاً لا يثقان كل الثقة في قدرتهما على المنافسة. فهما حزبان هرمان، وإنجازاتهما الأساسية التي وفرت لهما الشرعية والاحترام، وهي مشاركتهما في النضال من أجل الاستقلال، قد صارت حدثاً طواه الماضي منذ أمد بعيد. أما إنجازاتهما في الحكومة فهي ليست عظيمة الشأن. فمن جهة، تظهر نجاحاتهما محدودة لأن النظام الملكي قد نسب لنفسه كل التطورات السياسية الإيجابية على مدى السنوات العشر الماضية، ومن جهة أخرى لم يُظهر هذا الحزبان الكثير من الحيوية، ولم يُقدما، أو يُتابعا، تنفيذ برنامج إصلاح حيوي، كما يعترف بذلك بعض أعضائهما. لذلك، فإن الالتصاق بالنظام الملكي تحت هذه الظروف كان سياسة حذرة. وبالفعل، فإن ثمة محاولات لدمج حزب العدالة والتنمية أيضا، في الميدان السياسي، بينما تقف الأحزاب العلمانية والكثير من المنظمات غير الحكومية موقفا مترددا من هذه المساعي.

ونتيجة لذلك، تجد الأحزاب العلمانية نفسها عالقة في وسط هذه الوضع. لقد أصبحت أحزاب المرحلة الراهنة، التي تقف تماماً في صف القصر الملكي ولا تجرؤ على تجاوز إرادة الملك. ومع أن هذين الحزبين يجادلان بضرورة توسيع سلطات البرلمان، وأنه يجب الحد من امتيازات السلطة التنفيذية، إلا أنهما يتوقعان أن تأتي هذه الإصلاحات من جانب الملك. وفي ظل شحّ الإنجازات، طيلة عشر سنوات في السلطة، بات هذان الحزبان في حاجة إلى حماية القصر لهما في مواجهة القوى الإسلامية الصاعدة. وهكذا، عندما وجدت الأحزاب العلمانية نفسها مضطرة إلى القتال على جبهتين، قررت إعفاء نفسها من الصراع على إحداهما، وذلك بالانضمام إلى الملك.

**مصر**

وبخلاف الوضع في المغرب، فإن تاريخ الأحزاب العلمانية في مصر، هو تاريخ طويل حافل بالتمزُّق وغياب الاستمرارية. لقد كان لمصر برلماناً منتخباً وأحزاباً مرخصة، منذ أيام الحكم الملكي، وذلك منذ عام 1923 إلى عام 1952. وعندما سيطرت حركة الضباط الأحرار التي قادها جمال عبد الناصر على الحكم، وأعلن الجمهورية في عام 1952، حرَّمت الأحزاب السياسية، وأعلن قيام نظام حزب واحد اشتراكي التوجُّه في عام 1954. وفي

عام 1976 أعاد الرئيس أنور السادات إلى مصر، درجة من التعددية السياسية، عن طريق الترخيص لعدد من أحزاب المعارضة الصغيرة. وما لبث نظام الأحزاب المتعددة أن توسع بالتدريج. وبحلول عام 2006، صار في مصر أكثر من عشرين حزباً سياسياً مرخَّصاً يمكن تصنيف أغلبها ضمن منظومة الأحزاب العلمانية.

ورغم نموه الكمي، بقي نظام التعددية الحزبية في مصر يعاني من آفتين حقيقيتين. الأولى، هي تحوُّل الحزب الأوحد السابق إلى حزب مهيمن، يرأسه رئيس الجمهورية. أما الثانية، فقد تمثلت في مجموعة من القوانين والإجراءات السياسية المقيدة التي فرضتها الحكومة من أجل الحدّ من دور الأحزاب الليبرالية واليسارية المعارضة لها. وبالرغم من أن قوانين الأحزاب في مصر لا تحظر سوى الأحزاب الدينية – وهو حظرٌ جرى تكريسه لاحقاً في الدستور ذاته – فإننا نجد أنه حتى الجماعات السياسية العلمانية تواجه قمعاً قاسياً عند سعيها للتسجيل كأحزاب شرعية. ففي شهر كانون الثاني/يناير من العام الحالي 2007، نبذت المحكمة المختصة بالنظر في تراخيص الأحزاب طلبات التراخيص المقدمة من اثنتي عشر جماعة، بينها إحدى عشر جماعة تملك برامج سياسية علمانية. وعلاوة على ذلك، لا تتمتع الأحزاب المرخصة بحرية في التنظيم ولا في خوض الحملات السياسية. إذ كثيراً ما تلجأ الحكومة إلى القمع والتلاعب، لكي تمنع المعارضة من نيل الأصوات في الانتخابات. وهكذا، فإن الأحزاب العلمانية ليست في واقع الأمر منافسة فعلية للحزب الحاكم. فهي تقتصر على التنافس فيما بينها، ومع الإخوان المسلمين الذين يقدمون مرشحين مستقلين في الانتخابات التشريعية، على ما يتبقى من المقاعد، من أجل تحقيق هامش صغير من التمثيل لها في البرلمان والمجالس المحلية. إن نظام التعددية الحزبية في مصر يُنتج، ويحافظ على معارضة ضعيفة غير قادرة على مواجهة النظام السلطوي الحاكم.

إلاّ أن هذه الأحزاب العلمانية تساهم أيضاً في ضعفها. فرغم الحدود الهيكلية للنظام السياسي المصري، يظل هناك حيّز للعمل وبعض فرص المنافسة التي لم تستغل من قبل الأحزاب العلمانية. والحقيقة أن المقارنة بين هذه الأحزاب، وبين الأحزاب الأخرى المحظورة، كحزب الإخوان المسلمين المقموع بشدة، تكشف بسرعة أن الأحزاب العلمانية لم تنجز الكثير في سبيل بناء وتنظيم مؤسساتها، ولا في سبيل توسيع تواصلها مع القواعد الشعبية عبر ابتكار برامج انتخابية مقنعة.

تنقسم الأحزاب السياسية العلمانية المعارضة في مصر، من حيث إيديولوجياتها إلى شعبتين، وهما، أحزاب ليبرالية، وأخرى أحزاب يسارية. وعندما أعاد الرئيس السادات التعددية في مصر بشكل محدود في عام 1976، تَعمّد تسهيل تشكيل أحزاب ليبرالية ويسارية واضعاً حزبه الخاص، الحزب الوطني الديمقراطي، في موقع الوسط بين هاتين الفئتين. الآن، هناك ما يقارب عشرين حزباً معارضاً تقع جميعها ضمن هاتين الفئتين، لأن الأحزاب الإسلامية لم يُسمح لها بالترخيص. إلاّ أن معظم الأحزاب السياسية المعارضة تبقى دون شأن سياسي هام.

في مصر حاليا أربعة أحزاب سياسية معارضة فقط ممثلة في مجلس الشعب، وهو المجلس الأدنى في البرلمان المصري. اثنان منها ليبراليان، هما حزب الوفد الجديد، وحزب الغد؛ واثنان منها يساريان هما حزب التجمُّع، والحزب العربي الناصري. وهذه الأحزاب جميعها حازت على نسبة من المقاعد، لا تعدو خمسة في المائة، في انتخابات عام 2005 النيابية. وبالمقارنة، فإن مرشحي الإخوان المسلمين تمكنوا من الفوز بحوالي عشرين بالمائة من المقاعد؛ فخرجوا من الانتخابات كأقوى كتلة برلمانية معارضة، رغم أن حزبهم محظور، ومئات من أعضائه

في السجون. أما أداء الأحزاب العلمانية المصرية في الانتخابات الرئاسية عام 2005، وهي الأولى من نوعها في مصر، فقد كان أيضا أداءً ضعيفاً. فحزب التجمع، والحزب العربي الناصري قاطعا الانتخابات الرئاسية، بينما قدم الوفد و الغد مرشحيهما. أما مُرشّح حزب الوفد، فقد كان نعمان جمعة، ورشح حزب الغد، أيمن نور، اللذين أَقنعا معاً ما يقلُّ عن 15% فقط من الناخبين بالتصويت لهما. وهكذا، لم يجد الرئيس حسني مبارك الذي يتولى السلطة منذ عام 1981، أي صعوبة في الفوز بمنصبه من جديد.

تساهم عوامل مختلفة في ضعف الأحزاب العلمانية في مصر، منها، عدم قدرة هذه الأحزاب على تحويل إرثها التاريخي الذي لا يستهان به إلى رأسمال سياسي له حضور. فكل من الأحزاب الليبرالية واليسارية المصرية كانت قد لعبت أدواراً هامة في السياسة المصرية قبل وبعد عام 1952، لكنها لم تستطع البنيان على إنجازاتها الماضية. والمثال الصارخ عن ذلك، يظهر في حزب الوفد. فحزب الوفد "القديم" كان حزب حركة الاستقلال الوطني، كما كان حزب القومية المصرية العلمانية التي نادت بحقوق متساوية بين الأكثرية المسلمة وبين الأقلية المسيحية القبطية. وفي فترة الليبرالية المصرية، (1923 – 1952)، كان حزب الوفد هو حزب الأغلبية، فشكل عدة مرات حكومة تشاطر فيها الحكم مع القصر الملكي ومع سلطة الإدارة البريطانية. فشعبية حزب الوفد القديم التاريخية، ساعدت حزب الوفد الجديد على الانطلاق بقوة. لكن هذه الانطلاقة ما لبثت أن تلاشت. ورغم تعيين فؤاد سراج الدين، في قيادة الحزب، وهو شخصية وفدية قيادية معروفة منذ ما قبل 1952، ليشير إلى الاستمرارية، غير أن النتيجة أوحت بعلامات الكلل أكثر من إظهارها علامات إحياء الثقافة الليبرالية القديمة. ثم، ما لبث حزب الوفد الجديد أن انقلب على إرثه الوطني العلماني حينما عقد تحالفاً انتخابيا مع الإخوان المسلمين في الثمانينيات من القرن الماضي. ومن بعد طوّر الحزب لنفسه برنامجاً حزبياً يقوم على الليبرالية الاقتصادية دون سواها. أما رسالته اليوم فلا تلقى تجاوباً من قطاعات عريضة من الشعب، وهذا البرنامج لا يكاد يختلف عن السياسات الليبرالية التي بدأ يعتنقها مؤخراً الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم.

وقد وجدت الأحزاب اليسارية هي الأخرى صعوبة في البناء على إرث القومية العربية، وخاصة، منذ بدأت الحكومة تنسب هذا الإرث لنفسها. معظم هذه الأحزاب اليسارية تعود بجذورها إلى الحقبة الناصرية (1952 – 1970) وهي حقبة تمثل في ذات الوقت ذروة النفوذ المصري في العالم العربي، والنقطة الدنيا لسياسة الحزب الحاكم الواحد في مصر. ومن عام 1954 حتى عام 1976، برر حكام مصر نظامهم القائم على الحزب الواحد الحاكم باستعمال مزيج من الإيديولوجية، والاشتراكية، والقومية العربية. وبوجه خاص في ظل حكم الرئيس عبد الناصر، حين جرى تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي في عام 1961، وهو تنظيم شكل على نمط الأحزاب الماركسية اللينينية في الكتلة السوفياتية، حيث أعلنت الاشتراكية إيديولوجية للدولة، وباتت القومية العربية تحمل صفة مصرية، تدعى الناصرية. أما سياسات تلك الفترة فقد تضمنت تأميم المؤسسات الاقتصادية الرئيسة، وفرض حدود صارمة على تملك الأراضي، وإدخال نظام تصنيعي تقوده الدولة، وإقامة نظامي تعليم وعناية صحية تمولهما الحكومة.

وبالرغم من بطء عملية التحرير الاقتصادي التي أطلقها السادات والتي لا تزال مستمرة حتى الآن، فإن الميراث اليساري للنظام يبقى قوياً في بعض المناحي. فالاشتراكية لا تزال مكرسة في الدستور كإيديولوجية للدولة. والدستور لا يزال يحفظ "للعمال والفلاحين" حقهم في نصف مقاعد البرلمان، ونصف مقاعد المجالس التشريعية المحلية. كما أن نظامي الرعاية الصحية والتعليم المجاني الحكومي لا يزالان قائمين، وإن كان ذلك مستمر بوتيرة متدهورة. وكل هذا يسمح للحكومة بأن تقدم نفسها كوريث حقيقي للإرث الناصري. أما الأحزاب اليسارية المعارضة، فقد فشلت منذ تأسيسها في إعادة تبني ذلك الإرث، وتلك العقيدة، وفشلت في استغلالها بوصفها وسيلة وقاعدة لتطوير برامج حزبية متميزة. وأما الحكومة المصرية فهي تتبنى اليوم بشكل مضطرد سياسات ليبرالية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتستمر في الوقت ذاته في تبرير ذلك باعتماد الخطاب السياسي اليساري الموروث، الأمر الذي يُصعِّب مهمة المعارضة اليسارية في تبني هوية واضحة.

أما البنى التنظيمية التي عفا عليها الزمن، والقيادات الهرمة، تضر هي أيضا بالأحزاب العلمانية. فبينما نجد الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم يبذل جهداً لإدماج الجيل الجديد، في ظل تأثير نجل الرئيس مبارك، جمال، وبينما يبذل الإخوان المسلمون جهوداً حثيثة لاجتذاب القطاعات المحافظة لدى الشباب المصري، تبقى الأحزاب الأخرى مثل حزب الوفد، وحزب التجمع راكدة. ورغم أن الأحزاب العلمانية تبدو كمؤسسات منظمة جدا ديمقراطيا، غير أن الإجراءات الديمقراطية قلما تحترم في عمل الأحزاب الداخلي. و تقود الخلافات حول الخيارات السياسية، أو التغييرات في صفوف القيادة عادة إلى صراعات داخلية تضعف هذه الأحزاب. ففي ربيع عام 2006، اهتز حزب الوفد بسبب مواجهة بين فريقين متخاصمين، واستمرت لعدة أيام صدامات عنيفة في مركز قيادة الحزب بالقاهرة. وقد حُسمت المواجهة، بطرد رئيس الحزب، نعمان جمعة، وباختيار منافسه محمد أباظة خلفا له. أما الأثر المدمر لهذا السلوك العنيف على صورة المعارضة التي تنادي نظرياً بالديمقراطية، فسيستمر لمدة طويلة. وحدثت تطورات شبيهة في بداية عام 2007 في الحزب العربي الناصري عندما حاول سامح عاشور، وهو محامٍ في منتصف حياته المهنية، أن يَطرد ضياء الدين داود رئيس الحزب. وهذا الأخير يبلغ السبعين من عمره، الذي استمر في رئاسة الحزب منذ الترخيص له في عام 1992.

ويمثل الفشل في تحديد هوية القواعد الانتخابية الجديدة واجتذابها، أكبر نقاط ضعف الأحزاب العلمانية. فعلى الرغم من ضعف أدائها في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في العام 2005، فإن هذه الأحزاب استمرت في عدم بذلها جهداً يُذكر في بناء قاعدة شعبية. فالقادة والأعضاء يلقون بأسباب ضعف أدائهم على عاتق النظام، مدعين أن التدابير السلطوية، خصوصاً في ظل قانون الطوارئ، تمنعهم من التواصل الواسع مع الناخبين. وعند مواجهتهم بحقيقة أن الإخوان المسلمين قادرون، رغم ذلك، على بناء قاعدة انتخابية نامية، فإن الليبراليون واليساريون يعللون ذلك بمقارنة القيود المفروضة على مشاركتهم السياسية، مع الفرص غير المقيدة للإسلاميين للتواصل مع شرائح واسعة من الناس عبر المساجد. وكل هذه الذرائع تتجاهل درجة القمع العالية التي تتعرض لها الحركات الإسلامية المحظورة، كما تتجاهل حقيقة خمول الأحزاب العلمانية نفسها. والواقع، أن أصحاب هذه الحجج يتجاهلون حقيقة أن عدداً هائلاً من الناخبين المصريين لم يحددوا مواقفهم بعد. فعدد الناخبين المصريين الذين شاركوا في الاقتراع

في انتخابات عام 2005 كان أقل من 25% من الذين يحق لهم ذلك. وتبقى هناك شريحة كبيرة من القوة الانتخابية لم تستثمر بعد في مصر.

وكونهما حزبان ليبراليان، فإن حزب الوفد وحزب الغد، يروقان بطبيعة الحال للمفكرين والمثقفين العلمانيين، ولنشطاء المجتمع المدني، الذين يخشون الإسلاميين، ولا يثقون بالنظام الحاكم. إلاّ أنهما لم يقوما بأي جهد من أجل التقارب مع المناصرين الآخرين المحتملين، بما فيهم بعض شرائح قطاع الأعمال الذين لا يجدون حظوة لدى النظام، ولا يرتبطون بالحركات الإسلامية. أما الأحزاب اليسارية، فهي في موقف قد يكون أكثر صعوبة. فالمؤيدون التقليديون للأحزاب اليسارية، من فلاحين وعمال صناعيين، كانوا أصحاب حظوة على الدوام لدى الحكومة منذ صعود عبد الناصر إلى السلطة في عام 1952، حيث تسيطر الحكومة على الاتحادات الوطنية للعمال والفلاحين، وهي تُستخدم في الانتخابات العامة لتنظيم وحشد الناخبين لمصلحة الحزب الوطني الحاكم. ومع هذا، فإن التدهور المستمر في الظروف المعيشية لشرائح واسعة من الشعب، والتسارع المستمر لعجلة الليبرالية الاقتصادية التي تضاعف من الشعور بقلة الأمان في الوظائف، نتج عنهما نقمة متنامية في صفوف العمال والفلاحين. حيث فشل حزب التجمع، والحزب العربي الناصري، في اختراق الاتحادات العمالية، تاركين بذلك المجال مفتوحاً أمام الإخوان المسلمين لملء هذا الفراغ، والاستفادة من النقمة المتنامية.

أما الأقباط المصريون، الذين يشكلون حوالي 15% من الشعب المصري، يعتبرون قاعدة انتخابية إضافية هامة لم تبذل الأحزاب العلمانية جهداً يُذكر من أجل تعبئتها. فالأقباط، بصرف النظر عن تمايزاتهم الاقتصادية والسياسية، يتشاطرون مخاوف حقيقية جديرة بالتفهم من نهوض الحركات الإسلامية. والحزب الوطني الديمقراطي الحاكم كان على الدوام قادراً على توظيف هذه المخاوف من أجل كسب أصوات الأقباط لمصلحته. كما أنه كان قادراً على الاستفادة من التحكم النسبي بالكنيسة القبطية الرسمية، يضاف إلى ذلك، تعيين عدد قليل من الشخصيات القبطية البارزة لشغل مراكز مرموقة، معظمهم من الأساتذة الجامعيين، ورجال الأعمال الأثرياء، وكبار الموظفين. رغم ذلك، يبقى الأقباط المصريون ناقصي التمثيل في السياسة المصرية، وتبقى أكثرية منهم غير مهتمة بالانتخابات. هذا الموقف يمنح فرصة لكلٍّ الأحزاب العلمانية، الاشتراكية منها والليبرالية، وكلاهما يضم في صفوفه قادة أقباط بارزون، لبناء شبكات دعمٍ داخل هذه الطائفة.

لم تستثمر الأحزاب الليبرالية واليسارية جيدا عيوب وإخفاقات خصومها لكسب التأييد الشعبي. وبدلاً من أن تسلط الضوء على إخفاقات النظام الحاكم في الالتزام بإقامة إصلاح ديمقراطي حقيقي، وعلى فشله في سدّ الفجوة الآخذة في الاتساع بين الفقراء والأغنياء في المجتمع المصري، فإن الأحزاب العلمانية أصبحت تميل، بوجه عام، نحو الرضوخ للنظام اتّقاءً لبطشه المطلق. إن موقف الإخوان يكتنفه الكثير من الغموض حول الحقوق السياسية المتساوية بين المسلمين والأقباط، وحول موقفهم من المسائل المتعلقة بالحريات الثقافية والاجتماعية. ولكن محاولات الاستفادة من استياء الأقباط ومواطنين آخرين، من صعود الإخوان، فقد تميزت بقلة المنهجية إلى حد ما، وبدت أقل استرشاداً بالاستراتيجيات الواضحة المطلوبة لبناء قاعدة شعبية. وخلا عن حزب الغد، الذي

تَعرّض مؤسسه أيمن نور إلى الاعتقال بناءً على اتهامات واهية، وهكذا، بات على غير ودٍّ مع المؤسسة الحاكمة، فإن الأحزاب العلمانية في مصر اليوم أصبحت بمثابة معارضة تمّ ترويضها ولا تكاد تقوى على تحدي النظام شبه السلطوي. وأصبحت هذه المعارضة تعوّل على موافقة النظام على تأمين احتفاظها بمكاسبها السياسية الدنيا، وعلى أن يحفظ لها الحيز السياسي المحدود التي تلعب فيه.

ففي بلد لا يكترث فيه أكثر من 25% من مواطنيه بممارسة حقهم الانتخابي، يبقى جمهور واسع من المواطنين الذين لم يرتبطوا بعد بأي إيديولوجية أو حزب سياسي. فالإسلاميون يملكون استراتيجيات للتواصل، مع أكثر هؤلاء من خلال الخدمات الاجتماعية والمساجد، والعمل التنظيمي السياسي التقليدي، المألوف عادةً لدى المسئولين عن تنظيم أي حزب من الأحزاب السياسية المتعارف عليها. أما الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم فيبدو أنه يعتمد إستراتيجية تجمع بين وعود بامتيازات وعوائد نفعية، والتهديد بالمعاقبة التي تأخذ شكل إنقاص الخدمات، هذا، بالإضافة إلى قدر معين من الخدع السياسية. أما الأحزاب العلمانية فلا تزال تفتش عن استراتيجية يُمكن أن يُكتب لها النجاح.

قامت الأحزاب اليسارية بنوع من الابتكار، وتحديداً عبر تأسيس حركة "كفاية". لكن هذه الحركة لم تولّد سوى الضئيل من النتائج حتى الآن. فقد تأسست في عام 2004 على يد الساسة اليساريين كجبهة معارضة عريضة. وبرزت "كفاية"، قبل انتخابات عام 2005، بوصفها حركة احتجاجية غير تقليدية، أصبحت تمثل الحيوية الديمقراطية في مصر. حيث تمّ تشكيل هذه الحركة ضمن بنية مرنة لتكوّن شبكة تجمع الشخصيات والجماعات الصغيرة بدلاً من الأحزاب السياسية التقليدية، وقد أعادت هذه الحركة اكتشاف الشارع كحلبة للعمل السياسي النشيط، وقامت بصياغة رسالة علمانية داعية إلى الديمقراطية. وخلال الانتخابات، ركزت هذه الحركة على حشد المواطنين، بهدف عدم إعادة انتخاب الرئيس حسني مبارك، وعلى إدانة جهود النظام الحاكم الهادف إلى تنصيب ولده جمال ليكون خليفة له. لقد مثّلت حركة كفاية أيضاً ابتكاراً إيديولوجياً في الطيف العلماني. فهي عارضت النظام بشكل مفتوح، ونأت بنفسها عن الأحزاب العلمانية المعارضة القائمة. كما كانت منفتحة على الساسة الإسلاميين والليبراليين على حد سواء. أما تنظيمياً، فقد اعتمدت على بناء الشبكات، وركزت على العمل المباشر كالتظاهرات والمسيرات الشعبية، بدلاً من التركيز على عمليات الاقتراع. لكن حركة كفاية لم تدم طويلاً. وبحلول نهاية عام 2005 فقدت "كفاية" فعاليتها. فالرئيس مبارك الذي كانت هزيمته هي الهدف المشترك لجميع حركات المعارضة، قد أعيد انتخابه. والأحزاب المتنافسة في الانتخابات النيابية أمست أكثر اهتماماً بكسب المقاعد بدلاً من جمع صفوفها في مواجهة النظام. توقف الشعب عن الاهتمام بنشاطات هذه الحركة وبالاحتجاجات في الشارع، وتقلصت التظاهرات إلى أن توقفت. وفي عام 2006 فشلت "كفاية" في تجديد برنامجها العلماني المناصر للديمقراطية، وتفسّخت لتصبح حلبة للصراعات الإيديولوجية التافهة بين الفئات المتناحرة. وهكذا فشلت المعارضة العلمانية في محاولتها الأولى للتجديد.

## اليمن

دخلت سياسة التعددية الحزبية إلى اليمن في أعقاب الوحدة في عام 1990. وحتى ذلك التاريخ، كان يسيطر على الجمهوريتين، العربية اليمنية(الشمال)، واليمن الديمقراطية(الجنوب) نظام الحزب الواحد. فقد تأسس في الشمال المؤتمر الشعبي العام في سنة 1982، على يد الرئيس علي عبد الله صالح، باعتباره حركة حاكمة شاملة، ذات توجّه اشتراكي غير واضح. أما الأحزاب السياسية فكانت ممنوعة. وأما في جنوب اليمن، فقد وجد الحزب الاشتراكي اليمني الذي شكل على المنوال الماركسي اللينيني السائد في دول الكتلة السوفيتية. تأسس هذا الحزب في عام 1978، ومارس السلطة المطلقة حتى عام 1990. ومع إعلان قيام الجمهورية العربية اليمنية الجديدة الموحدة، بقي علي عبد الله صالح رئيساً، وعُين الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني على سالم البيض نائباً للرئيس. وقد اتحد حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في أيام الحكومة الانتقالية، من 1990 إلى 1993، وتوافقا على ترخيص الأحزاب السياسية، وعلى إجراء انتخابات تنافسية. وقد ظهرت عدة أحزاب سياسية جديدة أبرزها حزب الإصلاح اليمني ممثلاً الطرف الإسلامي الأقصى بين الأحزاب، وأحزاب يسارية مختلفة، من بعثية وناصرية، كانت قد تفرعت خارج مظلة مؤتمر الشعب العام.

جرت أول انتخابات برلمانية متعددة الأحزاب، في عام 1993. فجاء حزب المؤتمر الشعبي العام في المرتبة الأولى، إذ نال 41% من الأصوات، تبعه حزب الإصلاح اليمني، والحزب الاشتراكي اليمني، اللذان نالا 20. 6% و 18. 6 من الأصوات، على التوالي. في حين نالت خمسة أحزاب بعثية وناصرية معا على أقل من 20 بالمائة من الأصوات. وعلى الرغم من أن ثلاثة أحزاب رئيسة شكلت حكومة ائتلافية في ما بينها بحسب نسبة تمثيل كل حزب في مجلس النواب، فإن اليمن الموحد بقي بعيداً عن الاستقرار. حيث نشأ صراع على السلطة بين حزب المؤتمر الشعبي العام، وبين الحزب الاشتراكي اليمني، بلغ أوجه في عام 1994 في حرب أهلية قصيرة نشبت بين الجنوب والشمال، وانتهت تلك الحرب بهزيمة الجنوب، وبتفكيك الحزب الاشتراكي اليمني. في أعقاب الحرب الأهلية، تحالف حزب المؤتمر الشعبي العام، المتمركز في الشمال، مع حزب الإصلاح، وشكلا حكومة متحدة استبعدت الحزب الاشتراكي اليمني. مع ذلك، فقد سُمح للحزب الأخير بالاحتفاظ بترخيصه، والسماح له بالعمل بوصفه منظمة معارضة مخصصة.

وبعد إخراج الحزب الاشتراكي اليمني من الحكومة، انقسم المشهد السياسي في اليمن إلى ثلاث مُكوّنات: حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، وحزب الإصلاح اليمني الذي انضم إلى المؤتمر الشعبي العام في الحكومة حتى عام 1997، والأحزاب العلمانية اليسارية التي بقيت في المعارضة منذ عام 1994. وهكذا، تطور اليمن إلى دولة شبه سلطوية يشبه وضعها الوضع الذي تم شرحه في كل من المغرب ومصر؛ قادة يملكون قدرة كبيرة على المناورة السياسية، وبرلمانات ضعيفة، ومساحة سياسية ضيقة متوفرة للمعارضة. يسمح نظام الرئيس صالح بدرجة من التعددية، شرط ألا تشكل تهديداً لهيمنته على المجتمع. كما يفرض قيوداً قانونية وسياسية متعددة على أحزاب المعارضة من أجل التأكد من بقائها تعمل على هامش النظام السياسي. وعلى الرغم من إجراء انتخابات رئاسية أو

برلمانية، غير أن النظام يستغل مؤسسات الدولة، وعلى وجه الخصوص الأجهزة الأمنية، من أجل تأمين الأغلبية للرئيس صالح و لحزب المؤتمر الشعبي العام.

وكما هو الحال في بقية الدول العربية، فإن أحزاب المعارضة العلمانية تعاني من ضعف مُزمن. ففي الانتخابات اليمنية الأخيرة، التي جرت في عام 2003، نال الحزب الاشتراكي اليمني أقل من 3% من الأصوات، بعد أن نال 18. 6% في انتخابات العام 1993 ( ثم قاطع هذا الحزب انتخابات عام 1997). كما أن حزبين يساريين آخرين، هما حزب الاتحاد الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي، نالا نسبة 1% و 0. 7%، على التوالي. وكذلك هناك أكثر من عشرة أحزاب يسارية أخرى لم تحظَ بأصوات كافية تؤهلها لنيل أية مقاعد في المجلس النيابي. وبالمقارنة، فقد نال حزب الإصلاح الإسلامي 15% من أصوات المقترعين آتياً في الدرجة الثانية، لكن بفارق كبير، عن حزب المؤتمر الشعبي العام، الحاكم، الذي نال 79% من مجموع أصوات الناخبين. وكما هو الحال في المغرب ومصر، فإن الإسلاميين في اليمن هم، على ما يبدو، أفضل استعداداً من الأحزاب العلمانية للتعامل مع القيود المفروضة من الحكومة شبه السلطوية. هذه الأحزاب العلمانية ببناها المتآكلة تعيش تدهورا و تلعب دوراً هامشيا.

فالانحدار السريع للحزب الاشتراكي اليمني منذ عام 1990، جاء نتيجة لمجموعة من العقبات التي واجهها الحزب في أعقاب الحرب الأهلية، ونتيجة لضربات سددها هو على نفسه. فقد خرج الحزب من الحرب الأهلية بحالة ضعيفة. وكثير من قادته هربوا إلى خارج البلاد، وفي شمالي البلاد على وجه الخصوص، بات يُنظر إلى هذا الحزب بوصفه حزبا انفصاليا مستعدا للمجازفة بأرواح اليمنيين من أجل تحقيق أهدافه السياسية الخاصة. كانت البيئة السياسية مقيدة. مع ذلك، لم يكن الحزب محظوراً. وبدلاً عن ذلك، فقد سُمح له بأن يحتفظ بفروعه في الأقاليم اليمنية، وأن يشارك في الانتخابات. أمّا التحالف القائم بين حزب المؤتمر الشعبي العام وبين حزب الإصلاح، فقد أعطى الحزب الاشتراكي اليمني فرصة لكي يكرس نفسه كقوة معارضة أساسية، وهي ميزة لا تتمتع بها معظم الأحزاب العلمانية التي عليها أن تجابه الحكومة والإسلاميين في آن واحد. إضافة إلى ذلك، فإن الاشتراكيين حافظوا على بعض الشعبية كقوة تقدمية من بين الجماعات التي خسرت أثناء عملية توحيد البلاد، بما في ذلك البيروقراطية السالفة لحكومة اليمن الجنوبي، والمفكرين العلمانيين، والنساء المثقفات. وبدلاً من أن يبني الحزب على هذه الإيجابيات من أجل إعادة إحياء مؤسساته و حشد قواعده الشعبية فإنه استهلك جهوده في نقاشات لا نهاية لها حول ما إذا كان عليه المشاركة في الانتخابات أم لا. وأخيراً، تقرر أن يقاطع الحزب انتخابات عام 1997 البرلمانية مدعياً أن الحكومة اعتمدت التزوير في القوائم الانتخابية. ونتيجة لذلك، فإن أمينه العام آنذاك، علي صالح عُباد، فشل في الحصول على دعم 10% من أصوات مجلس النواب، وهي النسبة المطلوبة لكي يتمكن من الترشح للانتخابات الرئاسية في عام 1999. كذلك فشل الحزب في تجديد رسالته إلى الشعب. واختار، بدلاً من ذلك، أن يواظب على تكرار رواياته عن الظلم الذي يقع عليه، مشدداً على القمع الذي تعرض له على يد الحكومة، عوضاً عن تقديم نفسه بصورة الحزب المعارض الصالح للمنافسة، والقادر على تحدي النظام الحاكم. عدا عن أن رسالة الحزب إلى الناخبين لم تتبدل منذ ما قبل حقبة التوحيد، التي تركز على

العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة، دون أن تتطرق إلى قضايا جديدة أكثر أهمية في نظر الناخبين، مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة.

لقد استغرق الأمر الحزب حتى الانتخابات البرلمانية في العام 2003 حينها بدأ يبذل جهداً جدياً لتجديد نفسه كحزب معارض. فصاغ الحزب برنامجاً داعياً للديمقراطية، يعطي الأولوية للإصلاح السياسي التدريجي، ويطالب بتنسيق أكبر بين الأحزاب العلمانية والإسلامية لمواجهة النظام. كما ظهرت في برنامج الحزب مسائل، مثل: حقوق الإنسان، والإصلاح الحكومي، ومكافحة الفساد، وإصلاح الخدمات الاجتماعية. ولقد تمكن الحزب إلى حدٍ ما، من اجتذاب بعض القواعد الناخبة الناقصة التمثيل، مثل النساء. ومع أن الحزب لم يفز بأكثر من ثمانية مقاعد نيابية، إلا أنه تمكن من العودة إلى المجلس التشريعي، ومن إعادة إثبات كيانه.

وحتى قبل عودته إلى البرلمان، تمكن الحزب الاشتراكي اليمني من المشاركة في محاولة بناء تحالف بين الأحزاب المعارضة، والتغلب على التشرذم، والوصول إلى قوة موحدة قادرة على التصدي للنظام. وابتداءً من عام 1999 وحّدت عدة أحزاب علمانية نشاطاتها السياسية، بما في ذلك التقدم بقوائم مرشحين مشتركة إلى الانتخابات البلدية التي أجريت في عام 2001، وذلك تحت مظلة المجلس الأعلى لتنسيق جهود المعارضة اليمنية. أما التطور البارز، فقد حصل في العام 2003 بتأسيس تحالف واسع لقوى المعارضة تضمن في صفوفه حزب الإصلاح الإسلامي، وبعض المنظمات الصغيرة. وتمكن اللقاء المشترك للأحزاب، كما صار يطلق على هذا التحالف، من الاتفاق على قائمة مرشحين مشتركة ضمت 172 مرشحاً للدوائر الـ 301 اليمنية في الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام 2003.

تحالف المعارضة الجديد الذي تجاوز الإيديولوجيات، وسّع فرص الامتداد أمام الأحزاب العلمانية اليمنية بشكل ملموس. وقد كان حزب الإصلاح أكثر حيوية من الحزب الاشتراكي اليمني، بحيث تمكن الأول من الفوز بستة وأربعين مقعداً نيابياً، أي ما يمثل 15% من مجموع المقاعد. وقد جاءه معظم الدعم من قبائل قوية و ناخبين محافظين. لكن تحالف المعارضة مع الأحزاب العلمانية أعطاها قابلية أكبر للمنافسة. كما تمكن اللقاء المشترك للأحزاب من تقديم مرشح واحد يمثله إلى انتخابات الرئاسة في العام 2006، هو فيصل بن شملان. ورغم خسارة المرشح في المنافسة، وإعادة انتخاب الرئيس صالح رئيساً للبلاد، فإن بن شملان تمكن من نيل ما يقارب 20% من أصوات الناخبين. وقد اعتُبر ذلك خطوة هامة إلى الإمام، إذا أخذنا في الاعتبار السياق العربي الذي نشهد فيه الرؤساء يستمرون عادة في الحكم مدى الحياة دون أي معارضة. وزيادة على هذا، فإن اللقاء المشترك للأحزاب استمر في التعاون بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية، معلنا عن تشكيل حكومة ظل، ومتفقاً على تنسيق لوائح مرشحيه إلى الانتخابات البرلمانية التي ستجري في عام 2009.

وكبقية الأحزاب العلمانية في العالم العربي، فإن الأحزاب العلمانية اليمنية تعمل في بيئة صعبة. فالطبيعة المذهبية والعشائرية للمجتمع تحدّ من الامتداد البعيد لرسالتها. كما أن التاريخ السياسي الحديث لليمن يفرض قيودا على

بعض هذه الأحزاب، وبوجه خاص، على الحزب الاشتراكي اليمني، كما أن المنافسة التي تواجهها هذه الأحزاب من قبل الإسلاميين قوية. ومع أن العقبات التي تواجه الأحزاب العلمانية اليمنية تشابه العقبات التي تواجه أمثالها في العالم العربي، إلا أن أسلوب المواجهة الذي اختارته هذه الأحزاب كان متميزاً وبعيداً عن المعتاد. فبدلاً من التقرب من السلطة الحاكمة لتأمين أقل المكاسب في العملية السياسية، فقد اختارت هذه الأحزاب أن توحد جهودها مع الأحزاب الإسلامية. أسفرت هذه السياسة حتى الآن عن تقوية عضد المعارضة بوجه عام. غير أنه لم يتضح حتى الوقت الحاضر إذا كانت هذه الأحزاب العلمانية ستتمكن من ترسيخ نفسها باعتبارها شريكا مساو للإسلاميين ضمن المعارضة.

**الكويت**

رغم كونها إمارة نفطية صغيرة، في جزء من العالم غير معروف بديمقراطيته، كان للكويت برلمان منتخب منذ استقلالها في عام 1963. هذه الظاهرة غير المألوفة، على أساس أنه، حتى اليوم، لا يوجد في أي دولة خليجية برلمان منتخب بالكامل، وهي ظاهرة تُفسرها البنية الاجتماعية والاقتصادية للكويت. فقبل اكتشاف النفط، كان النشاط الاقتصادي الرئيس للكويت يقوم على التجارة عبر الخليج الفارسي. وكان يسيطر على هذه التجارة عدد قليل من العائلات التجارية الثرية، وكانت أسرة الصباح الحاكمة اليوم واحدة منها. ومثلما فعل البارونات الإنجليز مع التاج البريطاني، فقد فرضت العائلات التجارية على آل الصبّاح تأليف برلمان منتخب، وكانت هذه العائلات على ثقة من أنها قادرة على السيطرة عليه.

ولم يكن أمام العائلة الحاكمة خيار آخر سوى القبول بالصفقة في بداية المطاف. ولكن، بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط، في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1973، فإن الأسرة الحاكمة، المتحكمة بالعائدات النفطية الجديدة، أعادت إحكام قبضتها لاستعادة السلطة، فأقدمت على حلّ البرلمان عدة مرات في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ولم يُعاد تشكيل البرلمان إلا في عام 1991، على أثر حرب الخليج. وكان من بين الأسباب لذلك، إصرار حكومة الولايات المتحدة الأميركية عليه، حيث أنها خشيت اتهامها بخوض الحرب لمجرد إعادة آل الصباح إلى السلطة.

والبرلمان، الذي أعيد افتتاحه بعد الحرب، كان حتماً برلماناً مختلفاً بمكان عن سابقه. فالبلد، الذي كان في الأصل مجرد مدينة محاطة بأرياف مفتوحة، تقطنها قبائل من البدو، أصبح الآن دولة حَضَرية. وكانت الجنسية قد مُنحت، وعلى مراحل، بدءاً من النواة الحضرية القديمة، وانتهاءً بباقي السكان. ورغم ذلك، لا يزال هناك تمييز في طبقات المواطنين حتى اليوم. أما التحولات الاقتصادية فقد باتت الآن تعني أن العائلات الكبيرة لم يعد لها دور مركزي شامل مثلما كان عليه الحال في سابق الأمر، ذلك أن لاعبين جدد قد انضموا إلى الحلبة. وكما هو الحال في بقية دول العالم العربي، فإن الحركات الإسلامية برزت كلاعب هام جديد، وأصبحت منظمة بطريقة منهجية، وتتواصل مع الفئات الأقل رخاء من السكان، لأن مصطلح "الفئات الفقيرة" لا ينطبق جيداً على واقع الكويت. وهذه الشريحة تتألف، بوجه عام، على فئة الكويتيين الذين أصبحوا حضريين حديثاً، وبتعبير آخر، البدو السابقين.

لا تشكل حركات الإسلاميين في الكويت عنوانا لهذه الورقة. ولهذا يكفينا القول أن هذه الفئات كثيرة ومتفرقة، فمنها الجماعات السنية، والجماعات الشيعية، ومنها المعتدلة، ومنها السلفية. وتَشرذُم الأطياف الإسلامية جعل من السهل على السياسيين العلمانيين التنافس معهم، وحتى إن كانوا أقل تنظيماً مما هو عليه الحال عادة عبر المنطقة.

والسياسيون العلمانيون في الكويت، الذين يفضّلون نعت أنفسهم "بالليبراليين"، وهي صفة مغلوطة تماماً كما سنبحث لاحقاً، يتنافسون إلى حد كبير، كأفراد، لا كجزء من منظمات أو جمعيات ( فالأحزاب السياسة محظورة في الكويت). وحتى الفترة الأخيرة، كان النظام الانتخابي يشجع الروح الفردية المتطرفة. وبالرغم من العدد القليل للناخبين المسجلين (حوالي 140. 000 ناخب قبل حصول المرأة على حق التصويت في عام 2005)، فإن البلاد كانت مقسّمة إلى خمس وعشرين دائرة انتخابية، بحيث لم يكن على المرشحين الحصول على أكثر من فارق صوت واحد كي يفوزوا. ونتيجة لذلك، فإن المرشح كان يحفزه الترشح منفرداً ملتمساً أولاً أصوات عائلته، وأصدقائه، وثم مشترياً بعض الأصوات الإضافية الأخرى عند الحاجة، عوضا عن انضمامه إلى أفراد آخرين من المرشحين لإنشاء آلية سياسية.

وما دامت الدوائر الانتخابية صغيرة، فإن هذا النظام الانتخابي كان يعمل بشكل جيد في صالح المرشحين العلمانيين المنفردين غير المنظمين، ولكن، في عام 2006، تغيرت الأشياء فجأة إلى غير مصلحة المرشحين العلمانيين. فأولاً، وفي شهر نيسان/أبريل، قررت الحكومة، في آخر المطاف، أن تدفع باتجاه تمرير القانون الذي يعطي المرأة حق التصويت. كانت الحكومة تؤيد هذا القانون منذ أمدٍ بعيد، وقد أرسلته إلى البرلمان غير مرة، لكنه كان يصطدم على الدوام بمعارضة الإسلاميين عند التصويت عليه. وبعد تشريع هذا القانون تضاعف عدد الناخبين.

الأمر الثاني، هو المواجهة المكشوفة بين النواب الإصلاحيين، الداعين إلى تعديل قانون الانتخابات، وبين الحكومة، المواجهة التي أدت إلى أقدام الأمير على حلِّ البرلمان، والدعوة إلى انتخابات جديدة. ما لبث البرلمان الجديد أن تبنى بسرعة قانوناً ينقص عدد الدوائر الانتخابية من 25 إلى 5؛ وهي خطوة إصلاحية كان قد طال انتظار المعارضة لها. وفجأة، وجد السياسيون العلمانيون أنفسهم، وبينهم الكثير ممن أيد هذا الإصلاح، يجابهون ميداناً سياسياً أكثر عدائية ويميل إلى مصلحة الإسلاميين، لتنظيمهم المتفوق، الذي لا يقوى السياسيون العلمانيون المنفردون على الوقوف بوجهه.

أصبح السياسيون العلمانيون يدركون فعليا أن الوضع الجديد بات يتطلب تنظيما مختلفا عن الأسلوب السابق. ذلك أن عدد المقترعين في كل دائرة تضاعف عشر مرات، كما أن عدد المرشحين ازداد من مرتين إلى عشر مرات في الدائرة الواحدة. وهذا الوضع الجديد يضعف إلى درجة كبيرة التأثير العائلي، والعلاقات الشخصية، باعتبارها الطريقة الأساسية في اجتذاب الأصوات، معطياً أفضلية لتنظيمات التي تستطيع تقديم لوائح لمرشحين يرتقون فيها إلى مستوى الحملات السياسية المهنية. وبالرغم من أن القانون لا يسمح بأن يزيد عدد أعضاء القائمة عن أربعة

مرشحين، خوفاً من إتاحة الفرصة لتنظيم أو تيار واحد من اكتساح الدائرة، غير أن الجماعات المنظمة أمست تلقى حظوظاً للفوز أكبر من السابق. لذلك، قد يتشكل تنظيمان أو تياران علمانيان تختلف فيها شخصيات الأعضاء، ولكنها لا تختلف في الإيديولوجيات والبرامج. وحتى الذين انخرطوا في هذه المجهودات لا يبالغون في تفاؤلهم بالنجاح. فالسياسيون العلمانيون في الكويت فرديين جداً، الكثير منهم من رجال الأعمال الكبار، وهؤلاء في العادة يأتون من سلالات عائلات التجار القدماء الأصليين، أما الآخرون فهم من رجال الفكر والمثقفين، وهناك عدد كبير ومدهش من هؤلاء، من كتّاب المقالات وأعمدة الرأي في الصحف الذين يكوّنون لأنفسهم الشهرة عن طريق نشر آرائهم بهذه الوسيلة. و لكنها ليست الطريقة لتكوين منظمات حزبية قوية، بل إن السياسة تحتاج إلى منظِّمين محترفين، وهذا ما صار جزءاً من طريقة العمل في الحركات الإسلامية، لكنه لا يزال فكرة بعيدة عن أذهان السياسيين العلمانيين. ففي سلسلة من المقابلات أجريت مؤخرا، ذُكر لأحد كاتبي هذا المقال، غير مرة، أن الإسلاميين في الكويت يمتازون، دون وجه حق، عن السياسيين العلمانيين لأنهم يستطيعون تشغيل أخصائيين متفرغين لشؤون التنظيم. إن مثل هذه الشكوى، إن دلت على شيء، فهي تدل على فارق التفكير السياسي بين الساسة العلمانيين والإسلاميين أكثر مما تدل على الفارق التمويلي. لأن تأسيس منظمات ذات أطر متفرغة، هو بالتأكيد أمر في متناول القدرة المادية لأناس هم في غالبيتهم رجال أعمال من طبقة المجتمع الموسرة.

وفي هذا الوضع، فإن العديد من السياسيين العلمانيين يتطلعون بأمل إلى نهوض ما يمكن أن يسمى بحركة "ما بعد السياسة الحديثة" في الكويت، وهذا يعني تدّخل أعضاء المجتمع المدني مباشرة في الحياة السياسية لوضع ضغوط على الحكومة، إن بواسطة التظاهرات، أو بسواها من عمليات التحرك في الشارع، من أجل بلورة أجندة سياسية. فخلال المواجهة بين البرلمان والحكومة، حول قانون الانتخابات لعام 2006، لعب الطلبة دوراً هاماً عن طريق التجمع والتظاهر تأييداً للإصلاح. خيّم الطلاب في باحة البرلمان ليلاً بأسلوب في بعضه نشاط سياسي، وفي بعضه الآخر احتفال شبابي، سادته الأجواء الموسيقية والفنية. وكان هذا الاحتجاج ناجحاً، حيث أدّى، مع عوامل أخرى، إلى حلّ البرلمان القديم، وإلى انتخاب برلمان جديد، ما لبث أن صوّت فوراً على قانون ينصّ على إنقاص عدد الدوائر الانتخابية.

إن عدداً كبيراً من السياسيين العلمانيين ينظرون إلى هذا النوع من العمل المباشر بوصفه صيغة من صيغ العمل السياسي، والتي تُمكنها من مساعدة الجماعات العلمانية في زيادة تأثيرها ضد تعاظم نفوذ الإسلاميين. فالطلبة الذين نظّموا التظاهرات، ينتمون إلى جماعات علمانية، وقد قاموا برفض ادعاءات الإسلاميين، ممن حاول منهم أن ينسب هذا النجاح إلى جهودهم. وإذا أخذنا بعين الاعتبار تقلب السياسات الطلابية بوجه عام، والصعوبة التي تلاقيها الجماعات الطلابية في جميع الدول، هي المحافظة على نشاط سياسي يستمر إلى ما بعد الفورات الحماسية القصيرة، ولهذا يبدو أن تقدير السياسيين العلمانيين لأهمية مثل هذا الأسلوب في النشاط السياسي مبالغ فيه كثيراً. ذلك لأنه تقدير غير مستند إلى تقييم واقعي بقدر ما هو مبني على الأمل في أن يُفلح السياسيون العلمانيون بشكل ما، في اكتساح الإسلاميين، الذين يتمتعون بأفضلية في التنظيم، ليس عن طريق إنشاء تشكيلات منافسة، تكون أقوى منها تنظيماً، بل بالتقدم في عملية تنظيم الآليات السياسية، والشروع في الفعل المباشر.

## المستقبل الغامض للأحزاب العلمانية في العالم العربي

لقد شرحنا أن قيام الأحزاب، التي سميناها "علمانية"، أمست ضرورة ماسة من أجل التحول الديموقراطي في العالم العربي. وليس ذلك بالضرورة لأنها تضم الديمقراطيين الحقيقيين في تلك البلدان، بل لأن غيابها، سيبقي المشهد السياسي ضيقاً، وسيقتصر التنافس السياسي فيه على السلطة الحاكمة من جهة، وعلى الحركات الإسلامية من جهة ثانية. وفي حال وجود مشهد سياسي متعدد، ومتكون من فاعلين سياسيين متنوعين، فإن ذلك من شأنه أن يجعل الممارسة السياسية أقلّ حدّة، رغم أنه لن يزيل بكل تأكيد العوائق القائمة أمام التحوّل الديموقراطي. ومع هذا، فمن أجل أن تصبح الأحزاب والمنظمات السياسية العلمانية في العالم العربي تنافسية، عليها أن تمر بمرحلة من التحوّل الداخلي قبل أي شيء آخر. إذ أنه يلزمها بشكل خاص، تغيير جوهري في ثلاث نواح هي: رؤيتها للمجتمع؛ ورسالتها السياسية الواضحة والمحدّدة التي ستنقلها لناخبيها المحتملين؛ والطريقة التي تنتظم بها.

## رؤية حول المجتمع

طيلة ما يقارب ثلاثين سنة مضت، لم تقو الأحزاب السياسية العربية العلمانية على تقديم نظرة مستقبلية لأوطانها. فالرؤية الأولى لمثل هذه الأحزاب كانت متعلقة بالاستقلال، كما هي حال حزب الاستقلال في المغرب، وحزب الوفد في مصر، إذ أنهما تكونا كحزبين وطنيين مطالبين بالاستقلال. أما الرؤية الثانية فكانت تنصّب على الاشتراكية التي تقوم على نظام الحزب الأوحد، مثلما كان الحال مع حزب الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، ومع الأحزاب البعثية في العراق وسوريا. ولكن أبعد من الاشتراكية، فقد كانت الرؤية بالتحول إلى دولة رأسمالية ذات نمو اقتصادي سريع وتحوّل اجتماعي موجه من النظام الحاكم. وهذه الرؤية لم تترك حيزاً كبيراً لحرية الفرد أو لمبادرته، لكنها تعهدت بالتنمية والتحديث. ولفترة معينة من الزمن، على الأقل، حققت هذه الرؤية ما وعدت به.

أمّا الرؤية المنافسة لهذه الرؤى العلمانية المتتالية، فقد كانت، منذ العشرينيات فصاعداً، تظهر على صورة مجتمع إسلامي عادل، أطلقتها حركة الإخوان المسلمين في مصر، وأخواتها من الجماعات والحركات الإسلامية في العالم العربي. وطالما كانت أنظمة الحكم قادرة على توفير حياة أفضل، أو على الأقل في زرع الأمل بحياة أفضل، فإن الرؤية الإسلامية لم تستطع المسطرة. وخلال سبعينيات القرن العشرين، كانت درجة القبول بالأنظمة القومية والاشتراكية الحاكمة قد بدأت تتناقص كثيراً بفعل سلسلة من الهزائم العربية في الصراع مع إسرائيل، وبسبب زيادة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية، عندما أصبحت الأنظمة غير قادرة على تأمين الخدمات الأساسية لمواطنيها. فصارت الأفكار الإسلامية تجتذب الناس بشكل متزايد، وبدأت الحركات الإسلامية تلقَى التأييد من قطاعات متنامية من السكان. وفي الدول التي كانت تسمح للحركات العلمانية بالعمل، فقد كانت الأحزاب المعارضة العلمانية تعاني أيضاً. فمثلا، تأثرت الأحزاب الليبرالية واليسارية، في المغرب ومصر، من وضع

صارت فيه محاصرة بين الأنظمة السلطوية الفاشلة، وبين الإيديولوجيات الإسلامية التي كانت تعد بحلول سهلة لجميع المشاكل.

وحتى ذلك الحين، لم تكن الأحزاب العلمانية قد تمكّنت من تقديم رؤية جديدة خاصة بها. وهي كغيرها من الأحزاب اليسارية في أنحاء العالم، بدأت الأحزاب اليسارية العربية تدريجياً تتبنى الديموقراطية والليبرالية الاقتصادية، في أعقاب زوال الاتحاد السوفييتي. فالأحزاب الليبرالية صارت أكثر اهتماماً بالمجتمع المدني، ودفعت، بنسب مختلفة من النجاح، في اتجاه تنظيمه المستقل. إلا أن ذلك جاء أقل من صياغة رؤية للمجتمع الصالح. فالمواطنون، في دول كثيرة جرت فيها تحولات ديمقراطية، اكتشفوا أن الديموقراطية نادراً ما تدّر الأرباح على المدى القصير، في حين تُسبب الإصلاحات الاقتصادية أضرارا حقيقيةً لمدة معينة. أكثر من ذلك، فإن التطلع إلى مجتمع ديمقراطي، ذي اقتصاد منفتح، هي نظرة عريضة يشترك فيها الكثيرون، نظرياً على الأقل، بحيث لم يعد يمكن لأي حزب أن يدّعيها لنفسه. فهناك حكومات اوتوقراطية عديدة في العالم العربي تدّعي العمل من أجل الديموقراطية واقتصاد السوق، في نفس الوقت الذي تُكذّب فيه أفعالها هذه الأقوال. كما أن حركات إسلامية عدة أمست تَقبل الآن بالديمقراطية وبالليبرالية الاقتصادية أيضاً. وهكذا، فإن الرؤية الديمقراطية باتت اليوم ميداناً مكتظاً، الأمر الذي لا يمنح أي حزب أفضلية خاصة على سواه.

أما لماذا تجد الأحزاب العلمانية العربية المعارضة الصعوبة في تطوير رؤية، فهو أمر غير واضح. فلعله في جزء منه عائد إلى نقص ثقة هذه الأحزاب في أنفسها، إذ ما هي الغاية من إعداد برامج متقنة ما لم تكن قادرة على الحصول على أصوات كافية؟ وهي تعود، في جزء آخر منه، إلى منافسة الإسلاميين لهذه الأحزاب، إضافة إلى منافسة نمط أقل شيوعاً، من التعاون العلماني–الإسلامي لها، الأمر الذي يدفع الأحزاب العلمانية إلى الإعلان عن أنها هي بدورها تتمسك بالقيم الإسلامية، وهذا بدوره يجعل موقفها وسطيا في قضايا مثل الحريات الاجتماعية والثقافية. وفي حالات أخرى، فإن الوقوف إلى جانب السلطة الحاكمة ضد الإسلاميين، يقلل من قدرة هذه الأحزاب على صياغة سياسات صائبة بديلة للسياسات الحكومية. ومهما تكن الأسباب، فإنه يبدو واضحاً أن فشل الأحزاب العلمانية في طرح رؤية واضحة حول موقفها، هو المسئول عن تقويض جاذبيتها.

ولخيبة أمل أحزاب المعارضة العلمانية، فإن أوضح الرؤى المقترحة في العالم العربي اليوم، تأتي من مؤسسات الحكم المتجددة في الخليج، وبعض الدول الأخرى القليلة. وهذه رؤى لمجتمع يتحول بسرعة بفعل النمو الاقتصادي المستدام، والذي يطلق عليه البعض مصطلح "نموذج دبي". وهذا النموذج يتطلع الناس إليه عادة في دول الخليج النفطية الغنية، حيث يشعر فيها جيل الشباب أن بلدانهم تخسر فرصة السعي الدءوب في مسار الحداثة المتمثل في دبي، بنموها الاقتصادي المتفجر، وطرازها المعماري الحديث، وأجوائها المبشرة بفتح آفاق جديدة. وحتى في دولة ذات كثافة سكانية عالية، وذات عائدات شحيحة، مثل مصر، فإن الحلم بالتحديث السريع يجري دفعُه بجهود وارث الحكم المحتمل، جمال مبارك، والناس المحيطين به، القائم على أساس رؤيتهم المستقبلية لبلدهم. وعلى وجه الإجمال، فإن هذه الرؤية تأتي من لدن الحكومة، لا من جهة المعارضة.

## الرسالة

الأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات قد لا تملك رؤية معينة دائما، لكنها تحتاج على الأقل، إلى إبلاغ رسالة عما ستحققه إن هي ربحت الانتخابات. وفي الأنظمة السلطوية وشبه السلطوية في العالم العربي، تملك الأنظمة الحاكمة رسالة بسيطة ملموسة، تقول للناس: انتخبونا لأننا نمسك خيوط الإنفاق بأيدينا، وباستطاعتنا تحقيق حاجاتكم. هذه الرسالة باتت اليوم أقل إقناعاً من ذي قبل، حيث تآكلت قدرات الدول على الإنفاق إلى درجة كبيرة، في كل من المغرب، ومصر، واليمن. وفي تسعينيات القرن العشرين، نجد أنه حتى الدول المنتجة للنفط ذاتها، تلاقي صعوبة في تقديم المستوى نفسه من الخدمات التي كانت تقدمه في العقود الثلاثة السابقة لعقد التسعينيات الفائت، إلى أن ارتفعت أسعار النفط بسرعة من جديد خلال حرب العراق. ومع ذلك، فإن الأنظمة الحاكمة لا يزال بين أيديها الكثير مما يمكنها إنفاقه، وكذلك الكثير مما يمكنها حجبه عن الناس، بما لا يقارن مع إمكانات المعارضة. أما سياسة الرعاية وتقديم الخدمات ليست رسالة معقدة، بل رسالة واضحة وفعالة.

أمّا رسالة الإسلاميين فتبقى مبهمة. فرسالة "الإسلام هو الحل" ليست رسالة ملموسة بكل تأكيد، إلا أنها كشعار تدغدغ المشاعر، وتماشي التقاليد، وتروق للورع الديني. والأكثر من ذلك، إن الحركات الإسلامية استخدمت بإتقان الجمعيات الخيرية وشبكات الضمان الاجتماعي غير الحكومية على مستوى القواعد الشعبية من أجل إشاعة الثقة الاجتماعية بها والرصيد السياسي لها. ففي عدة دول عربية تأتي برامج الرعاية الإسلامية المنظمة في المرتبة الثانية بعد مثيلاتها التي تلقى رعاية حكومية. فالإسلاميون استفادوا من تنامي موجة التديّن في المجتمعات العربية منذ سبعينيات القرن الفائت، وقد بنوا عليها ليجنوا الدعم الشعبي لهم. لكنهم كانوا دائماً يُقرنون الحمية الدينية بالخدمات الاجتماعية التي يقدمونها لقواعدهم الانتخابية، دون أن ينظروا إلى هذه القواعد كأمر مُسلّم به.

الأحزاب العلمانية، التي لا تملك في واقع الحال أي رؤية مميزة، لا تحمل في غالب الأحوال، رسالة محددة إلى المواطنين. وقد فشلت هذه الأحزاب في تعيين المساحات، والقضايا، والقواعد الانتخابية تعييناً استراتيجياً يختلف عن النظرة المسيطرة لدى الأنظمة الحاكمة، أو لدى الحركات الإسلامية، أو بتفصيل رسائلها على قياس هؤلاء الناخبين. وعلى كل حال، فإن الأحزاب العلمانية كانت أيضاً أكثر إخفاقاً في مقارعة الأنظمة الحاكمة والإسلاميين، في القضايا السائدة العامة أو في اختراق قواعدهما الثابتة. كما لم يكن لدى هذه الأحزاب غير القليل مما يمكنها تقديمه، سواء في مجال الحوافز المالية، أم في مجال الخدمات الاجتماعية. وتبعا لذلك، بقيت غير قادرة على اجتذاب الفئات الأكثر وعياً، أو اجتذاب الناخبين المهتمين بمصالحهم الخاصة، الذين يبحثون عن حزب يمثل مصالحهم هذه. كما أن هذه الأحزاب لا تملك شعاراً بسيطاً يمكن أن يستجيب له الناس عاطفياً. أما النتيجة فكانت تظهر في صناديق الاقتراع.

## مسألة التنظيم

كنا قد أشرنا إلى مكامن الضعف التنظيمية لدى الأحزاب العلمانية، وهي مشكلة تدركها هذه الأحزاب تماماً، كما تدرك تماماً أن عليها معالجتها. لكن هذه الأحزاب غير واثقة من الكيفية التي يتوجب عليها أن تنظم صفوفها بها. فهل عليها أن تنافس الإسلاميين على تعبئة الأصوات على مستوى القاعدة الشعبية، معتنقة أسلوباً في التنظيم قد يعتبره البعض منطوياً على مفارقة تاريخية اليوم، لكنه ينفع الإسلاميين بطريقة جيدة جداً؟ أو عليها أن تعطي الأفضلية لمؤسسات المجتمع المدني دون الأحزاب؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف ستتم ترجمة تنظيم المجتمع المدني إلى أصوات وإلى نفوذ سياسي؟

هذه أسئلة بالغة الصعوبة أمام الأحزاب العلمانية في العالم العربي الذي يواجه عدداً من الحقائق المتناقضة. إن الأحزاب الجماهيرية المنظمة، والتي انتعشت في أوروبا في النصف الأول من القرن العشرين، هي الآن في انحدار أينما كانت. فانخفاض مستوى الحماس الإيديولوجي، وتحسن مستوى المعيشة التي صارت تأخذ نسقاً فردياً في الحياة، قد أضعف الأحزاب بشكل خطير في معظم بلدان العالم. أما في العالم العربي، فإن الحركات الإسلامية تُظهر بشكل مقنع أن البنى التنظيمية الشبيهة بالأحزاب ليست ممكنة فحسب، بل أنها فائقة الفعالية. وأماّ إذا كان هذا يعني أن البلدان العربية تقف الآن في مرحلة مختلفة من التطور السياسي، أو أن الأحزاب السياسية تحتاج إلى إيديولوجية قوية من أجل أن تزدهر، فهذا أمر غير واضح. والواقع يبيّن أن الأحزاب السياسية التقليدية تُبلي في العالم العربي أفضل من بلائها في أي مكان آخر في العالم.

غير أن الحقيقة الثانية، تُبلِّغ رسالة مختلفة. وهي أن الأحزاب العلمانية في الوقت الحاضر لا تملك أي أفضلية تنافسية عندما يتعلق الأمر بتنظيم البنى الحزبية القوية؛ ذلك لأن هذه الأحزاب باتت مسبوقة بأشواط، لأنها أهملت تعبئة القواعد الشعبية والناخبين لمدة طويلة، في حين نجد أن الإسلاميين يجهدون بطريقة منهجية، ومنذ مدة طويلة، لبناء وتطوير بنى أحزابهم، ومؤسساتهم الأخرى، التي تُشكل شبكات مساندة لها. إضافة إلى ذلك، لا تملك الأحزاب العلمانية إيديولوجية متماسكة، أو رؤية واضحة حول المجتمع، كما أنها لا تملك شعارات سياسية سهلة مجتذبة للتعاطف. وفي عدة دول، لم تطور هذه الأحزاب أساليب تمويل للحفاظ على عناصر متفرغة تتابع العمل التنظيمي الممنهج. غير أنه ما من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه المشاكل عصية على التغلب، التمويل، بوجه خاص، وهو لا يعدو كونه مجرد عذر في معظم الأحيان. لكن الواقع هو أن الأحزاب العلمانية اليوم أصبحت عالقة في حلقة مفرغة.

وأما الحقيقة الثالثة فتكمن في أن الاختلاف بين الأحزاب العلمانية والحركات الإسلامية، لا يقتصر فقط على الفارق في المقدرة. لكنها يتعدى ذلك إلى الأسلوب السياسي. فالأحزاب العلمانية ليست مجرد مؤسسات أضعف من الحركات الإسلامية؛ بل أنها تمثل نوعاً مختلفاً تماماً من المؤسسات السياسية، ونمطاً مختلفاً في السياسة. فمع استثناءات قليلة، ترجع الأحزاب العلمانية في العالم العربي إلى نمط وثقافة تعود إلى ما قبل قيام المشاركة الجماهيرية. و عندما تنأى هذه الأحزاب عن ذلك التقليد فسوف تتمكن من المضي في اتجاه سياسات جديدة يمكن تسميتها بسياسات ما –بعد– الحداثة، حيث يسبق عمل المجتمع المدني المباشر الذي يقوم به المجتمع المدني دور الأحزاب ذاتها. والمواطنون العرب الذين كانت تجذبهم في الماضي سياسات الأحزاب السياسية العلمانية تحوّلوا

إلى المجتمع المدني منذ تسعينيات القرن الماضي. وكان جزء من ذلك، يعود لأسباب إيديولوجية، حيث كانت النقاشات حول الديموقراطية والتحول الديموقراطي التي دارت حول العالم في أعقاب الحرب الباردة قد شددت على أهمية المجتمع المدني. والى حد ما، فإن عودة الشعبية من جديد لمنظمات المجتمع المدني كانت لأسباب براجماتية. فالأحزاب السياسية ذات القيادات القديمة لم توفر متنفساً كبيراً للأجيال الشابة المتطلعة إلى رؤية إصلاح حقيقي يتحقق في مجتمعاتها. فبدت الأحزاب هرمة و تعبة، بينما ظهرت منظمات المجتمع المدني ناشئة وواعدة. والأبعد من ذلك، أن وجود التمويل الخارجي المتوفر اليوم لمنظمات المجتمع المدني، خاصة من جانب البلدان الأوروبية، جعل من تأسيس المنظمات غير الحكومية عملي، فضلاً عن أنه، بكل تأكيد، يحتاج إلى جهد أقل من محاولة تأسيس حزب سياسي جديد، أو من محاولة إعادة بعث الحياة في جسد حزب قديم مصاب بالتكلّس.

إن أوضاع الأحزاب العلمانية تبقى محفوفة بالشكوك إلى حدٍ كبير في الوقت الحاضر. فهي ضعيفة من ناحية الرؤية، والرسالة، والتنظيم. وهي عاجزة عن منافسة الإسلاميين عندما يعود الأمر إلى تطوير الأحزاب بشكل اصطلاحي.

لكن العلمانيين من المثقفين والنشطاء في الأحزاب العلمانية، كان لهم الأثر الكبير في النقاش العام الدائر حول الحريات الاجتماعية والثقافية، بينما لا يزال حتى أكثر المثقفين الإسلاميين ليبرالية، مترددين في مواقفهم حول هذه القضايا. وفي بعض البلدان العربية تتميز المعارضة العلمانية بأفضليات مقارنة بسواها عندما يتعلق الأمر بتأسيس منظمات للمجتمع المدني تتعامل مع قضايا مثل حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات. وفي بعض البلدان الأخرى، توفر التحالفات التي تجاوزت الاختلافات الإيديولوجية مع الحركات الإسلامية، فرصة الانتقال إلى أبعد من محدودية التنظيمات الضعيفة والقواعد الانتخابية غير المستقرة. والأهم من ذلك كله، أن الأحزاب العلمانية تملك الفرص لزيادة تأثيرها: فالمشاركة السياسية في البلدان العربية تبقى قليلة، الأمر الذي يُنبئ بأن ثمة قواعد شعبية جديدة لا يزال من الممكن إقناعها واجتذابها إلى العملية السياسية. ولأنها تحارب الآن على جبهتين، ضد الأنظمة الحاكمة، وضد الحركات الإسلامية على حد سواء، فإن الأحزاب العلمانية في العالم العربي لم تتمكن حتى الآن من تحديد أسلوباً سياسي، واضح و محدداً يسمح لها بالنجاح.

في السياسات العربية المعاصرة، لا تزال الأحزاب والمنظمات العلمانية تحتل موقعاً هامشياً، وهذا الواقع لا يبدو أنه سيتغير في المستقبل المنظور. أما الاستراتيجيات الغربية التي تعتمد على الأحزاب العلمانية كي تدفع باتجاه المزيد من الحريات والمشاركة في الحياة العامة، فهي بدورها محكومة بعدم النجاح، لأن الأحزاب العلمانية أضعف من أن تقوى على تبديل طبيعة السياسة في مجتمعاتها، أو أن تؤثر على مجرى صنع القرارات السياسية بطريقة ذات معنى، أو أكثر ديمومة، أو أثرا. إن الأساليب التقليدية لمساعدة هذه الأحزاب، التي تقدمها عدة مؤسسات أميركية أو أوروبية تتعاون مع الأحزاب العلمانية في العالم العربي، لا تعدو كونها برامج لمساعدة الأحزاب من أجل التغلب على ضعفها التنظيمي، والأخذ بيدها للدخول في حملات انتخابية فعّالة. إن هذه البرامج غير مصممة للتصدي لمشاكل منظمات سياسة غير واثقة من حقيقة هويتها، أو غير المتأكدة من قدرتها على

التواصل مع جمهور الناخبين لديها، أو حتى غير المتفائلة بمستقبلها. إن أزمة الأحزاب العلمانية تتطلب إعادة نظر أكثر عمقاً، وتفكيراً متأنياً، تمارسه هذه الأحزاب على نفسها.

---

(1) من أجل المزيد من المعلومات عن الحملة الانتخابية لجماعة الإخوان المسلمين في العام 2005، أنظر بحث ناثان براون وعمر حمزاوي، "هل تستطيع الانتخابات المصرية العاثرة أن تنتج مستقبلاً أكثر ديمقراطية؟". مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي، دليل السياسات، العدد رقم 24، شهر كانون أول/ديسمبر 2005.

(2) من أجل المزيد من المعلومات عن النظام اليمني السياسي، انظر بحث سارة فيليبس، "تقييم الإصلاح السياسي في اليمن"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ورقة كارنيغي رقم 80، شباط / فبراير 2007.

(3) من أجل المزيد من المعلومات عن الحركات الإسلامية في الكويت، انظر مقالة ناثان براون، "الدفع نحو سياسة حزبية؟ الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت" مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ورقة كارنيغي رقم 79، كانون الثاني / يناير 2007.